

ميثاق حسن التدبير

"...إننا عازمون على التصدي لكل عوامل الاختلال التي تقف حجر عثرة في سبيل تقدم المجتمع المغربي نحو الارتقاء. لذا فإننا مصممون على إصلاح وتقويم الإدارة حتى تنهض بدورها كجهاز في خدمة الصالح العام ، ملتزمة بسبيل الحزم والترشيد ..."

من خطاب صاحب الجلالة الحسن الثاني

طيب الله ثراه ،

خطاب العرش

3 مارس 1998 .

تقديم

ميثاق حسن التدبير هو بمثابة التزام من لدن إدارتنا بجميع مكوناتها للانخراط بعزم وثبات في مسلسل التغيير الذي تسعى الحكومة ، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، إلى تثبيته وترسيخه وذلك عبر تدابير وإجراءات عملية ملموسة تروم ، في نهاية المطاف ، تعزيز روابط الثقة بين المرافق العمومية والمواطنين .

إن الهدف الأساسي من إعداد هذا الميثاق هو توفير مرجعية للمصالح العمومية في مجال التدبير ونشر ثقافة المرفق العام على نطاق واسع وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرامية إلى تحسين الأداء والرفع من جودة الخدمات الإدارية وبالتالي خلق علاقات جديدة بين الإدارة ومحيطها قوامها الشفافية ونكران الذات .

ولي اليقين بأن جميع مكونات إدارتنا ستتعبأ من أجل إنجاز عملية تفعيل ميثاق حسن التدبير بما يساعد على تعزيز الإصلاحات الإدارية ويقوي من حظوظ تأهيل جهازنا الإداري وتهيئته لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الوزير الأول

الأستاذ عبد الرحمن يوسف

توطئة

يجسد ميثاق حسن التدبير هذا ، الإرادة الثابتة لحكومة صاحب الجلالة في ترجمة سياسة التغيير من خلال مبادرات قطاعية عملية ومتواصلة . وقد تم الإفصاح عن هذا التوجه في التصريح الحكومي أمام البرلمان . وقوام هذه الإرادة التزام أعضاء الحكومة باتخاذ تدابير ترمي إلى اعتماد قواعد واضحة وسلوك جديد في ميدان تدبير الشأن العام ، وذلك بهدف إرساء دعائم إدارة حديثة ، فعالة في أدائها ، حريصة على ترشيد استعمال مواردها ، ودائمة الانصات لمحيطها .

إن الإدارة بحكم موقعها في صلب الدولة تواجه ، فضلا عن التزاماتها التقليدية ، تحديات جديدة تفرضها العولمة والتنافسية المحترمة والتطور التكنولوجي ، ويفرض عليها في الوقت ذاته تنوع حاجيات المجتمع الأساسية وتناميها ، أن تكون أكثر سرعة وشفافية في تقديم خدماتها وأكثر تشبها بالأخلاق التي ينبغي أن تسود علاقتها ومعاملاتها .

ذلك أنه بالرغم مما بذلته الإدارة المغربية من جهود لا تتكر في تأطير وتفعيل النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وبالرغم من التحولات التي همت بعض جوانب تنظيمها ، فقد راکمت اختلالات جوهرية متعددة وسلوكات سلبية باتت تعتري سيرها على مختلف المستويات .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات فإن ميثاق حسن التدبير ينبثق من مقاربة استراتيجية ترمي إلى ترسيخ إدارة مواطنة وحديثة ، تطمح إلى بعث الحيوية في هياكلها وإلى تجديد دواليب اشتغالها وبعث ثقافة من نوع جديد .

ويعد هذا الميثاق إطارا مرجعيا يحدد القيم والمبادئ الكبرى التي يجب أن تشكل أساس العمل والتصرف في نطاق جميع المرافق العمومية بهدف خدمة المصلحة العامة وتلبية حاجيات المواطن وإعادة ثقته في الإدارة .

ويتمحور ميثاق حسن التدبير حول المنطلقات التالية :

أولا - الالتزام بالعمل على تخليق الحياة الإدارية ،

ثانيا - الالتزام بترشيد وعقلنة التدبير العمومي ،

ثالثا - الالتزام بتدعيم التواصل والتشاور وانفتاح الإدارة على محيطها .

أولاً : - الالتزام بالعمل على تخليق الحياة الإدارية .

يعد تهذيب أخلاقيات المرفق العمومي من المطالب الأساسية والملحة للمجتمع ذلك أن استمرار تنامي مظاهر الفساد الإداري يشكك لا محالة في مصداقية وجدوى الإصلاحات الإدارية التي تعتزم الحكومة مباشرتها . ولهذا صار من الضروري إعادة الاعتبار للأخلاقيات داخل المرافق العمومية ودعوة كافة العاملين بالإدارة إلى مراعاة ضوابط السلوك المستقيم في عملهم اليومي لإعطاء صورة مشرقة ومغايرة عن المصالح العمومية . ويقتضي الأمر إشاعة ثقافة بديلة داخل الإدارة قوامها التمسك بالقيم والمبادئ الأخلاقية مما يساعد على تهيئ المناخ المناسب لبلورة إصلاحات عميقة تستهدف الرفع من أداء الجهاز الإداري .

ولبلوغ هذه الأهداف تعلن الحكومة التزامها بالعمل على :

- تنمية ثقافة أخلاقية سليمة تركز على القيم والمبادئ المثلى في التعامل مع المواطنين وذلك بالحث على الاتصاف باللباقة والاستقامة والنزاهة وإعطاء القدوة التي تعزز الممارسة الأخلاقية داخل المرافق العمومية ؛
- احترام القواعد القانونية وتنفيذ أحكام القضاء وإرساء دعائم دولة الحق والقانون حرصاً على تعزيز علاقات الثقة بين الإدارة ومحيطها ؛
- ضمان مساواة المواطنين أمام المرفق العام ؛
- استكمال وتكييف المنظومة القانونية والمؤسسية ضماناً لتجسيد هذه المبادئ .

ثانياً - الالتزام بترشيد وعقلنة التدبير العمومي :

اعتباراً لندوة الموارد وازدياد الحاجيات وحرص السلطات العمومية على الحد من ثقل المديونية وتخفيض الضغط الضريبي واحترام الالتزامات تجاه الشركاء ، تلتزم الإدارة بترشيد وعقلنة التدبير العمومي وفق التوجهات الأساسية التالية :

- التحكم في التكلفة من خلال الالتزام بإعادة النظر في مناهج التدبير العمومي وقواعد المحاسبة العمومية ومن خلال البحث عن وسائل أخرى لتمويل ، المرافق كضمان مساهمة المستفيدين من خدماتها في هذا التمويل ، وكذلك من خلال تطوير الشراكة والتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص وتطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية .
- إجراء عمليات التدقيق التنظيمي والتحليل المؤسسي وإعادة النظر في تنظيم المصالح الإدارية وهيكلتها بتجميع بعض منها أو بحذفها عند الاقتضاء .
- نشر تقارير المراقبة والتدقيق بهدف تمكين المواطن من الاطلاع على كيفية أداء الإدارة لمهامها واستعمالها للمال العام.

وتلتزم السلطات العمومية كذلك في مجال الموارد البشرية ب :

- وضع استراتيجية شاملة للرفع من قدرات هذه الموارد وطرق تدبيرها والحرص أيضا على الملاءمة بين المهام والكفاءات ، وتدبير الحياة الإدارية للموظفين تدبير أحسن وضمان تأهيلهم وتحفيزهم وتحسين ظروف عملهم .

- إقرار نظام محكم لمراقبة وتقويم مردودية وكفاءة الموظفين والمصالح باعتماد تقنيات التشخيص الذاتي والتدقيق الداخلي أو الخارجي ، وذلك بهدف تحديد المسؤوليات وإبراز المهارات والكشف عن النواقص والهبوات وتحديد مواطن الضعف والتقصير من أجل التنويه بالمجهودات والخبرات أو تحريك المتابعات التأديبية .

ثالثا - التزام الإدارة بالتواصل مع محيطها والتشاور مع المتعاملين معها والانفتاح عليهم :

إن العديد من الانتقادات الموجهة للإدارة غالبا ما يكون مصدرها انكماش الإدارة على نفسها وعجزها عن التواصل مع محيطها والإنصات لانشغالات المتعاملين معها .

وقد يؤدي هذا الوضع إلى استفحال ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في الالامبالاة إزاء مصالح المواطنين وسوء استقبالهم وإرشادهم .

وفي أفق تجاوز هذه السلبيات ، ورغبة في إرساء العلاقات بين الإدارة ومحيطها على أسس جديدة، فإن الحكومة تلتزم من خلال هذا الميثاق ب :

- اعتبار التواصل ركنا أساسيا في عمل الإدارة وذلك بإشاعة ثقافة الإرشاد والحوار والتشاور على نطاق واسع داخل الجهاز الإداري مما يتيح للإدارة تحسين علاقاتها مع محيطها ويوفر لها شروطا أفضل لاتخاذ قراراتها وتطبيقها .

- جعل حسن استقبال المواطنين وإرشادهم وتوجيههم من الانشغالات المركزية للمصالح الإدارية والحرص على تقيد كافة العاملين بالإدارة بهذا التوجه .

- إقرار مبدأ التشراك والانفتاح على مشاكل وتطلعات الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والحرص على التجاوب مع الحاجيات المتجددة للمقولة في مجال التواصل .

- تبني مبدأ الشفافية في عمل الإدارة بغية تعزيز روابط الثقة بينها وبين المجتمع .

تلکم هي المبادئ والتوجهات العامة والأساسية التي تشكل الإطار المرجعي لمجهود الإصلاح ، والتي يتعين على مختلف الإدارات تجسيدها في إجراءات وتدبير عامة وقطاعية ملموسة تؤكد إرادة الحكومة لبلورة التغيير على مستوى تدبير الشأن العام .